

نيجيريا بين الغنى الطبيعي والضعف التنموي

تقديم إشكالي:

تقع نيجيريا في غرب القارة الإفريقية على خليج غينيا بمساحة تقارب 924 000 كلم مربع، وتضم ساكنة هي الأكبر في إفريقيا، وتعد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، غير أن هذا الغنى الطبيعي لا يعكس المستوى التنموي للبلاد.

فأين تتجلى مظاهر الغنى الطبيعي لنيجيريا؟

وما المؤشرات الدالة على الضعف التنموي لنيجيريا؟

وكيف تواجه نيجيريا هذا الضعف التنموي؟

تعدد مقومات الغنى الطبيعي بنيجيريا:

الفلاحة والصيد البحري:

تشغل الفلاحة بنيجيريا 70% من السكان النشطين بفضل توفر نسبة مهمة من الأراضي الصالحة للزراعة، (35% من المساحة الإجمالية للأراضي الفلاحية)، وتتميز المنتجات الفلاحية النيجيرية بالتنوع مرتبطة بالمناخ المداري الحار والرطب، ويغلب عليها المزروعات المعيشية خاصة الحبوب، ثم تليها المزروعات التسويقية كالكاكاو (الرتبة الرابعة عالميا)، والبقول السوداني (الرتبة الرابعة عالميا)، والقطن (الرتبة 16 عالميا)، وتعرف تطورا مستمرا رغم المشاكل التي تواجهها، كما تتوفر نيجيريا على قطع مهم من الماشية، إذ تحتل الرتبة السادسة عالميا من حيث تربية الماعز، والرتبة 17 بالنسبة للأبقار، كما أن الصيد البحري يحتل مكانة مهمة ضمن الاقتصاد النيجيري مستفيدا من انفتاح البلاد على المحيط الأطلسي، إذ تتميز السواحل النيجيرية بغنى ثرواتها السمكية الهائلة التي تساهم في إنعاش قطاع الصيد البحري بنوعيه التقليدي والعصري.

مصادر الطاقة والمعادن:

تتوفر نيجيريا على ثروات طاقة مهمة، وتعتبر أول منتج للبتترول بالقارة الإفريقية، والسابعة عالميا، كما تنتج كميات مهمة من الغاز الطبيعي (تحتل المرتبة التاسعة عالميا)، تنتشر حقول البترول والغاز بالجنوب وحول دلتا نهر النيجر، كما تتوفر على مجموعة من المحطات الكهرومائية والكهروحرارية، وتزداد مدخرات البلاد من هذه الثروات بفضل الاكتشافات المستمرة، حيث تحتل الرتبة 7 عالميا في مدخرات البترول، كما أن المواد الطاقة تشكل 95.5% من صادراتها، كما تزخر الأراضي النيجيرية بثروات معدنية مهمة، بحيث نجد الحديد في منطقة "بارو" والفحم في منطقة "موي" بالشرق والزنك في منطقة "انوجو" بالجنوب، يصدر أغلبها خاما إلى الخارج نظرا لضعف النشاط الصناعي الذي لا يشغل سوى 10% من السكان النشطين.

تعمل الحكومة النيجيرية على مواجهة الضعف التنموي:

مؤشرات الضعف التنموي بنيجيريا:

تعرف مؤشرات التنمية ضعفا كبيرا في بلد غني كنيجيريا، يتضح ذلك من خلال أمل الحياة (حوالي 52 سنة)، والناتج الداخلي الخام لكل نسمة (PPA 860) اللذان يظان أقل بكثير من المعدل العالمي، فضلا عن نسبة التمدرس التي تقل عن 70 بالمائة، كما يعرف هذا البلد ضعفا كبيرا في الخدمات الأساسية كالصحة، حيث نجد 27 طبيا فقط لكل 100 ألف نسمة، كما أن 54% فقط من الساكنة النيجيرية هي التي تتوفر على تجهيزات صحية في بلد يعرف نموا سكانيا مرتفعا تصل نسبته إلى 4% سنويا، إذ يبلغ عدد السكان حوالي 133 مليون نسمة، مع كثافة سكانية عالية، مما أدى إلى استمرار انتشار الأمراض الخطيرة كالمالاريا (30 مصاب لكل 100 ألف نسمة)، كما أن 36% من الأطفال يعانون من نقص في الوزن، فضلا عن ارتفاع معدلات الفقر، بحيث أكثر من 90.8 بالمائة من سكان نيجيريا يعيشون تحت عتبة الفقر بعضهم يعاني من نقص التغذية، مما يجعل نيجيريا تحتل المرتبة 152 عالميا في مؤشر التنمية البشرية.

أسباب الضعف التنموي بنيجيريا:

من أسباب الضعف التنموي بنيجيريا، هناك:

- ✓ أسباب سكانية: حيث تعرف البلاد انفجارا ديمغرافيا سريعا، مما جعل النمو الاقتصادي لا يساير التزايد السكاني.
- ✓ أسباب اقتصادية: بسبب ارتفاع حجم الديون الخارجية، وهيمنة الشركات الأجنبية على قطاع النفط والفلاحة العصرية.
- ✓ أسباب سياسية/إدارية: كعدم الاستقرار السياسي، وتفشي الفساد وغياب الديمقراطية.

الإجراءات المتخذة لمواجهة الضعف التنموي:

اتخذت الحكومة النيجيرية عدة إجراءات تقنية لمواجهة الضعف التنموي بالبلاد، حيث عملت على الرفع من قيمة العملة المحلية، وسنت سياسة الشفافية في القطاع الاقتصادي، كما مولت صندوق للموازنة لدعم المواد الأولية الاستهلاكية من فائض عائدات البترول، وخصم 1% من مداخيل الفيدراليات وذلك للتخفيف من حدة الفقر، كما أنها تعمل لكن ببطء على تعميم التعليم والخدمات الصحية، وتزويد مختلف المناطق بالماء الصالح للشرب.

خاتمة:

رغم ثرواتها الطاقية المهمة والمجهودات المبذولة من طرف الحكومة، ما زالت نيجيريا تعاني من ضعف مؤشر التنمية البشرية.

مصر نموذج تنموي عربي

تقديم إشكالي:

تعتبر مصر نموذجاً لدولة نامية في إفريقيا والشرق الأوسط والعالم العربي، فقد استطاعت ورغم إرغامات الطبيعة والضغط السكاني أن تحقق نمواً اقتصادياً ملحوظاً على مستوى إنتاجها الوطني الخام وترتيبها عالمياً.

✚ فما هي مقومات هذه التجربة؟

✚ وما خصائص الاقتصاد المصري؟

✚ وبم ينفرد نموذج التنمية في مصر؟

تحتم الظروف الطبيعية في مصر تركيز السكان حول وادي النيل:

بالنظر إلى المعطيات الطبيعية نلاحظ أن مصر تعاني من إكراهات الوسط الطبيعي، حيث تكسو الصحراء 96% من مساحة البلاد (تقل الأمطار عن 180 ملم/سنة)، وتتحصر الأراضي المستغلة (4%) في شريط ضيق على طول وادي النيل، وفي الدلتا حيث تربة الطمي الخصبة جداً ومياه السقي، وبالنظر إلى الوضع البشري نلاحظ أن النمو الديمغرافي السريع (1.9%) وضخامة عدد السكان (أكثر من 76 مليون نسمة)، والبنية العمرية الشابة (حوالي 60%)، كلها عوامل إيجابية، وفي المقابل خلق هذا الوضع ضغطاً سكانياً ثقیلاً أمام الموارد والثروات المحدودة (حول وادي النيل)، وأمام النمو الاقتصادي الذي لا يوازي التكاثر السكاني.

ساهمت الإصلاحات المصرية في تحقيق قدر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يستمد النموذج التنموي في مصر قوته من الموقع الجغرافي للبلاد، ومن الإصلاحات منذ منتصف القرن الماضي، فمصر حالياً تشكل قوة اقتصادية على الصعيد العربي والإفريقي والعالم النامي، بفضل ترتيبها عالمياً (39)، وبفضل ناتجها الإجمالي لسنة 2001، إلا أنها تعاني من ارتفاع معضلة البطالة وانخفاض مؤشر التنمية البشرية.

مرت الإصلاحات في مصر من مرحلتين رئيسيتين، الأولى مكنت البلاد من تحديث البنيات الاقتصادية وتطوير قطاعي الفلاحة والصناعة كقاعدة للتنمية، وفي مرحلة ثانية تم تحرير الاقتصاد بتشجيع المبادرة الحرة في الاستثمار مع الانفتاح على التمويل الأجنبي (3,1 مليار \$ سنة 2001).

تشكل الفلاحة والصناعة أساساً قوياً من أسس الاقتصاد الوطني المصري:

بسبب إكراهات الطبيعة ينحصر النشاط الفلاحي على ضفاف وادي النيل، وفي الدلتا والوحدات، وهي فلاحة كثيفة تعتمد كلياً على السقي بأساليبه التقليدية والعصرية، ورغم ذلك تقدم الفلاحة المصرية إنتاجاً متنوعاً يشمل مزروعات تسويقية وصناعية في مقدمتها القطن والحوامض وقصب السكر، ثم مزروعات معيشية كالقمح والذرة والأرز، ويعاني الإنتاج الحيواني ما تعانيه الفلاحة عموماً. تحتزن أرض مصر ثروات باطنية مهمة ومتنوعة (النفط - الغاز - الفحم - الحديد - الفسفاط)، تشكل هذه الثروات ركيزة أساسية لتنمية القطاع الصناعي الذي يتسم بميمنة الصناعات الاستهلاكية والتحويلية، في مقدمتها النسيج والصناعة الغذائية، في الوقت الذي تظل الصناعات الأساسية والتجهيزية متواضعة.

يساهم القطاع الثالث بالنصيب الكبير في الاقتصاد المصري:

تستفيد مصر من موقعها الجغرافي بين ثلاث قارات، ومن أهمية قناة السويس التي توفر ما يزيد عن 11% من موارد العملة الصعبة، هذا إضافة إلى تراثها الحضاري المتنوع الذي يجعل مصر قبلة للسياح ويوفر للبلاد أكثر من 26% من مداخيل العملة الصعبة. على مستوى المبادلات الخارجية فإنها متنوعة، صادرات في مقدمتها المواد الأولية والطاقة ومواد الاستهلاك ونصف مصنعة، الواردات في مقدمتها مواد التجهيز ونصف مصنعة ومواد أولية، ويعرف الميزان التجاري المصري عجزاً واضحاً بسبب ارتفاع قيمة الواردات.

خاتمة:

بصفة عامة يتميز اقتصاد مصر بالتنوع مع العلم أنه يعتمد بشكل كبير على الفلاحة والسياحة.